تطبيق قرار إلزام الشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية(ISIC4) وأثره على شركات المشروع ذات الاقتصاد المختلط في القطاع البلدي.

إعداد

د. مهنا بن راشد علي الزهراني

الأستاذ المساعد بالقانون التجاري

جامعة الطائف، كلية الشريعة والأنظمة، قسم الأنظمة.

البريد الإلكتروني

alzhranimahne@gmail.com

تطبيق قرار الزم الشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) وأثره على شركات المشروع ذات الاقتصاد المختلط في القطاع البلدي

مهنا بن راشد علي الزهراني

قسم الأنظمة "القانون التجاري"، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: alzhranimahne@gmail.com

ملخص البحث:

تتناول هذه الورقة البحثية آثار قرار الحكومة السعودية بإلزام استخدام التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على شركات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) العاملة ضمن القطاع البلدي. فهذه الشركات، التي يتم تأسيسها غالبًا كشركات ذات غرض خاص (SPVs) لمناطق جغرافية محددة (أي "مناطق الامتياز")، أصبحت عنصرًا محوريًا في تنفيذ البنية التحتية والخدمات الحضرية في إطار أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتخصيص وتنويع الاقتصاد. تركّز الدراسة على التحديات القانونية والإدارية الناشئة عن تطبيق تصنيف — (ISIC4) الذي صُمم في الأصل دون مراعاة الاعتبارات الجغرافية—على شركات مشاريع الشراكة البلدية التي يرتبط نطاق عملها بطبيعته بمناطق محلية محددة. وتُبرز الورقة بشكل خاص كيف أن تطبيق وزارة التجارة لتصنيف (ISIC4)، إلى جانب الإصلاحات المتعلقة بالسجل التجاري، قد أغفل القيود المكانية المنصوص عليها في عقود الشراكة، مما قد يسمح لهذه الكيانات بالعمل خارج مناطقها المخصصة دون وجود ضوابط قانونية واضحة.

وباستخدام منهجية بحث قانوني تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، تُحلل الورقة الإطار القانوني المنظم للشراكات بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وتُقيّم مدى توافق تصنيف (ISIC4) مع الواقع

التشغيلي لشركات المشاريع البلدية ذات الغرض الخاص. كما تبحث الدراسة في آثار الإصلاحات التشريعية والإجرائية الأخيرة على عمليات التسجيل التجاري، بما في ذلك إلغاء متطلبات التسجيل المحلي، ومركزة الأنشطة تحت سجل تجاري موحد. وتخلص الورقة إلى ضرورة دمج بيانات مناطق الامتياز صراحة في عمليات التسجيل التجاري الخاصة بشركات الشراكة البلدية، بما يضمن اليقين القانوني، ويعزز الشفافية، ويدعم فعالية تصنيف (ISIC4) كأداة تنظيمية. وتقدم الورقة توصيات عملية تهدف إلى تحسين الاتساق التنظيمي وتعزيز تنافسية المملكة في المؤشرات الدولية لممارسة الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بمؤشرات "أفضل بيئة للأعمال" التي يصدرها البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: قرار الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، نظام الخصخصة، شراكات القطاع العام بالخاص مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الاعمال، أتمتة السجل التجاري، شركات القطاع البلدي.

The Application of the Saudi Ministry of Commerce's Decision to Mandate the Use of the National Classification for Economic Activities (ISIC4) and Its Impact on Special Purpose Entities with Mixed Economy in the Municipal Sector

Mahne R Alzhrani
Law Department "Commercial Law" ,Sharia and Law College, Taif University , Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: alzhranimahne@gmail.com

Abstract:

This paper examines the implications of the Saudi government's decision to mandate the use of the National Classification for Economic Activities (ISIC٤) on Public-Private Partnership (PPP) project companies operating within the municipal sector. These companies, often established as Special Purpose Vehicles (SPVs) for geographically defined zones (i.e., "concession areas"), have become central to delivering urban infrastructure and services under Vision 2030's privatization and economic diversification goals. The study focuses on the legal and administrative challenges arising from applying the ISIC4 classification-originally designed without geographical considerations-to PPP municipal project companies whose scope is inherently tied to specific localities. In particular, the paper highlights how the Ministry of Commerce's implementation of ISIC4, and the accompanying commercial registration reforms, overlooked the spatial limitations set forth in PPP agreements, potentially allowing these entities to operate beyond their designated zones without clear legal guardrails.

Using a combined doctrinal and applied legal research methodology, the paper analyzes the legal framework governing PPPs in Saudi Arabia and evaluates the alignment of ISIC٤ with the operational realities of municipal SPVs. It further investigates the effects of recent legislative and procedural reforms on commercial registration processes, including the removal of local registration requirements and the centralization of activities under a single commercial register. Ultimately, the paper argues for the need to integrate concession area data explicitly into commercial registration processes for municipal PPP companies to preserve legal certainty, ensure transparency, and support the effectiveness of ISIC٤ as a regulatory tool. Practical recommendations are provided to refine regulatory coherence and reinforce Saudi Arabia's competitive standing in international business indices, particularly in relation to the

"Best to do Business" indicators used by the World Bank.

Keywords: National Classification of Economic Activities (ISIC4) Regulation, Participation of Private Sector Law, Public-Private Partnerships (PPPs), Ease of Doing Business Indicators, Commercial Registration Automation, Municipal Sector Companies.

المقدمة

أقرت المملكة العربية السعودية الروية ٢٠٣٠ وكان أحد محاورها إيجاد اقتصاد مزدهر[١]، وذلك من خلال توفير فرص اقتصادية للقطاع الخاص بكافة اطيافه رواد الاعمال والمنشئات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة وشركات شراكات القطاع العام والخاص بتنافسية عادلة [٢]، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية و رفع جودة حياة المواطن وإيجاد تنمية مستدامة من خلال توفير جودة الخدمات وتحسين بيئة الاعمال للكيانات الوطنية والعالمية[٣]. عليه قامت حكومة المملكة العربية السعودية على تحديث المنظومة الاقتصادية من خلال تحديث واستحداث أنظمة وطنية ومتوافقة مع الممارسات والأنظمة في الدول المتقدمة والممارسات الدولية والتأكيد على تناغمها مع بيئة الاعمال العالمية.

وللوصول لاقتصاد مزهر تسعى الحكومة لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٪٤٠ الى ٪٦٥ بحلول ٢٠٣٠م وذلك بالعمل على زيادة مشاركته من خلال تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي وإيجاد بيئة خصبة وواعدة للقطاع الخاص من خلال فتح أبواب الاستثمار وتشجيع الابتكار والمنافسة، وازالة كل العوائق التي تعقل قيامه مساهمات أكبر في التنمية ومواصلة تحسين وتفعيل المنظومة التشريعية المختصة ببيئة الأعمال التجارية والاقتصادية، بما ييسر على المستثمرين والقطاع الخاص المشاركة في فرص اعظم لتقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة كتقديم الخدمات لقطاعات الصحة والخدمات البلدية والتمويل والإسكان والطاقة وخدمات الحج والعمرة وغيرها[٤]. وعليه قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتحديث واستحداث أنظمة داعمة لبيئة الاعمال ومتجانسة مع الأنظمة المعمول بها في الدول المتقدمة والأنظمة العالمية، وكان من أهمها - حسب موضوع هذا البحث- استحداث نظاما للخصخصة وشراكة القطاع العام

---

(١) رؤية المملكة ٢٠٣٠، الموافق عليها بمجلس الوزراء في ٢٠١٧/٠٤/٢٥م والمبنية على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٣١.٣/ق) تاريخ ١٤٣٧/٧/١٢هـ، تاريخ الدخول ٧-٤-٢٠٢٥م، ص٣٤. https://www.saudiembassy.net/sites/default/files/u٦٦/Saudi_Vision٢٠٣٠_AR.pdf،

(٢) رؤية المملكة ٢٠٣٠، ص ٣٦، https://www.saudiembassy.net/sites/default/files/u٦٦/Saudi_Vision٢٠٣٠_AR.pdf،

(٣) المادة الثالثة من نظام التخصيص الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٦٣) وتاريخ ١٤٤٢/٨/٥هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٦) وتاريخ ١٤٤٢/٨/٠٣هـ

(٤) روية المملكة ٢٠٣٠، ص ٥١، https://www.vision٢٠٣٠.gov.sa/media/٥ptbkbxn/saudi_vision٢٠٣٠_ar.pdf

بالخاص[١]، ولائحة تطوير المناطق العشوائية لمدينة مكة المكرمة[٢]، وتحديث نظام السجل التجاري[٣]، وصدور لوائح وقواعد نظامية تفسيرية وقرارات أهمها في هذا البحث قرار الزام المنشئات والشركات العاملة في المملكة بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة[٤]، وما نشاء على إثرها شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي، والتي عادة ما تأخذ أسلوب شركة مشروع لمنطقة محددة جغرافياً (منطقة الامتياز) والواردة في اتفاقيات شراكة القطاع العام بالخاص[٥].

صدور نظام التخصيص جاء بعد تحديد مستهدفات واضحة بإطلاق عدد من برامج التحول الوطني الذي يركز على تطوير القطاع العام والخاص وغير الربحي، ويعمل البرنامج على ٣٤ هدفًا استراتيجيًا في مختلف القطاعات، ويُعنى بتحديث واستحداث البنى التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص خصوصاً في قطاع خدمة ضيوف الرحمن، لتمكين عدد أكبر من المسلمين لأداء فريضتي الحج والعمرة. وعليه أُطلق برنامج خدمة ضيوف الرحمن ويستهدف البرنامج ٣٠ مليون معتمر ويعمل على تجهيز مرافق الحرمين الشريفين لتسهيل رحلة الحج والعمرة، من خلال إيجاد البنية التحتية لإقامة العدد من الخدمات العامة والفنادق والابراج السكنية لاستضافة المعتمرين والحجاج[٦].

ولما كان كانت شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي حاضرت بقوة في تنفيذ البنية التحتية في مدينة مكة المكرمة من خلال توقيعها اتفاقيات شراكة مع

---

(١) نظام التخصيص الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٦٣) وتاريخ ٥/٨/١٤٤٢هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٦) وتاريخ ٣/٨/١٤٤٢هـ

(٢) لائحة تطوير المناطق العشوائية في منطقة مكة المكرمة عن اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الامر السامي رقم م ب وبتاريخ / ٩٠٠٢ للعام ١٤٢٨هـ، وقد صدرت لائحة أخرى خاصة بمدينة مكة المكرمة بمسمى " لائحة تطوير المناطق العشوائية بمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة" بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم) ق-١-٤١/٤) وبتاريخ ١٤٤١/٠٤/١٩هـ، وذلك بعد نقل الاختصاص لها.

(٣) تم تحديث نظام السجل التجاري (الجديد) بمرسوم ملكي رقم (م/٨٣) وتاريخ ١٩/٣/١٤٤٦هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤/٣/١٤٤٦هـ

(٤) واعتباره تصنيفًا معتمدا للأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ابتداءً من الاثنين القادم ١٤ ربيع الثاني الموافق ١ يناير ٢٠١٨ م

(٥) المادة الرابعة عشر من نظام التخصيص، الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الترتيبات التنظيمية للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة الصادرة بالأمر ملكي رقم (أ/١٢٤) وتاريخ ١٤٤٠/٤/١١هـ

(٦) برنامج خدمة ضيوف الرحمن، https://pep.gov.sa/ar/about

القطاع العام لمشاريع ضخمة ومحددة جغرافيا (منطقة الامتياز) [١]، من ثم ألزامها بقرار الزامها بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، الخالي من تحديد جغرافي محدد (منطقة الامتياز) وعليه تظهر مشكلة هذا البحث.

مشكلة البحث:

عدم التفات وزارة التجارة عند تطبيق قرار إلزام المنشئات والشركات العاملة في المملكة بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) الى نشاط شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي من الناحية الجغرافية (منطقة الامتياز) عند تقيدها في السجل التجاري، والاثار المترتبة على عدم تحديد المنطقة الجغرافية المحددة (منطقة الامتياز) لشركة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي حسب الامتياز الممنوح لها، وإيجاد الحلول المناسبة لتلك الشركات عند تقيدها في السجل التجاري.

منهجية البحث:

يتبنى الباحث في هذا البحث منهجية التحليل القانوني النظري والدراسة التطبيقية، بهدف تقييم أثر تطبيق قرار إلزام الشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على شركات المشروع ذات الاقتصاد المختلط في القطاع البلدي، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني المنظم لشراكات القطاع العام والخاص وتقييم مدى ملاءمة تصنيف (ISIC4) لخصوصية شركات المشروع البلدي ورصد الآثار القانونية والإدارية المترتبة على التطبيق ثم تقديم توصيات عملية لتحسين التنظيم، والعمل على بيان ذلك في مبحثين:

المبحث الاول: الوضع القائم قبل وبعد قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية،

المبحث الثاني: أثار الإصلاحات التشريعية والإجرائية.

الخاتمة.

---

(١) تم تحديد ٦٥عشوائية بمكة المكرمة وتم تحديد ٥ مناطق عشوائية ذات أولوية في التعامل معها وتم تأسيس شركات مشروع لكل منطقة عشوائية، وكل شركة مشروع تتعامل مع مشروع ضخم. https://makkah.gov.sa/news/naeb-amyr-mk-ytlaa-aal-aakhr-mstjdat-mshroaa-ttoyr-alahya-alaashoaey-balaaasm-almkds، https://momah.gov.sa/ar/node/٢٦٨٨، الفقرة ١٧ من المادة الرابعة من الترتيبات التنظيمية للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة الصادرة بالأمر ملكي رقم (أ/١٢٤) وتاريخ ١٤٤٠/٤/١١هـ

الهدف من البحث:

بما أن المشكلة التي سوف يبحثها هذا البحث هي فاعلية تطبيق تصنيفات الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي عن قديها في السجل التجاري والتي تُأسس وفقاً لنظام التخصيص أو لائحة تطوير المناطق العشوائية منطقة مكة المكرمة وأو وفقاً للإصلاحات التشريعية والإجراءات التي قامت بها وزارة التجارة لتسريع عملية القيد وتحديث السجلات التجارية للشركات القائمة او المزمع تأسيسها، فسوف يتم الاتي:

١. مناقشة الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات ذات العلاقة التي تُأسس من خلالها شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي ونظام السجل التجاري والغاية من صدور قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4).
٢. شرح الإصلاحات التشريعية والإجرائية المتعلقة بنظام السجل التجاري وتناسقها مع قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC٤ بما يحقق موائمة لبيئة التشريعية السعودية مع المعايير الدولية.
٣. فحص وتمحيص أثر المؤشر الأول من مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الاعمال وهو الشروع في النشاط الاستثماري وأثر تطبيق قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) من خلال فحص المعوقات ذات العلاقة تأسيس تقيد شركات المشروع في القطاع البلدي.

أهمية البحث:

البحث مهم لعدة أسباب، أولها، أن من ركاز الروية ٢٠٣٠ هي تسليط الضوء على اهم التطورات التشريعية في تطوير البيئة الاقتصادية وممارسات مشاركة القطاع الخاص في القطاع البلدي.

ثانياً: إيضاح كيف ان قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) يعد خطوة جيد لقيام حكومة المملكة العربية السعودية فعلا بتحديث دليل الأنشطة السعودي (القديم) واستبداله بدليل تتجانس مع الأنظمة العالمية واستحداث أنظمة داعمة لبيئة الاعمال ومتجانسة مع الأنظمة المعمول بها في الدول المتقدمة والأنظمة العالمية، خصوصاً ان الشركات العابرة للقارات تعمل عادة في المملكة على مشاريع وطنية كبيرة لحكومة المملكة من خلال أنظمة ولوائح شراكة القطاع العام بالخاص[١].

---

(١) مقال بعنوان "الجهات الحكومية تبدأ بتطبيق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)

=

ثالثاً: المساعدة في إيضاح انعكاس قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على شركات شراكة القطاع العام بالخاص، ما يوفره للشركات السعودية من تناغم كبير خصوصاً تقييمات متقدمة في المؤشرات الاقتصادية الدولية واهمها مؤشرات ممارسة أنشطة الاعمال التابع لمجموعة البنك الدولي حول العالم ويسهل على المستثمرين الدوليين سهولة في التعامل مع بيئة الاعمال في المملكة، وسهولة حصول القطاع الخاص مع الجهات التمويلية العالمية، واستفادة المملكة من الشراكة مع القطاع الخاص لنقل المعرفة وأفضل الممارسات الدولية في القطاعات المستهدف في نظام التخصيص في القطاع البلدي.

منتصف الشهر الحالي"، الهيئة العامة للإحصاء، https://www.stats.gov.sa/w /الجهات-الحكومية-تبدأ-بتطبيق-التصنيف-الوطني-للأن، تاريخ الدخول ٥-٤-٢٠٢٥م

القسم الأول

الوضع القائم قبل وبعد قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

لما كان حكومة المملكة العربية السعودية عازمة على تطوير البيئة الاقتصادية والمنافسة على الصعيد الدولي لتصدر التقييمات والمؤشرات الدولية ومنها مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الاعمال التابع لمجموعة البنك الدولي والتي اعتمدت في تقيمها للدول الأكثر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال على عشرة عوامل هي[(١)]:

١. مؤشر بدء النشاط التجاري: يقيس عدد الإجراءات القانونية المطلوبة، والزمن المطلوب لأنهائها، والتكاليف المالية، ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإطلاق مشروع تجاري جديد.

٢. مؤشر الحصول على تراخيص البناء: يتناول عدد الإجراءات الإدارية، والمدة الزمنية، والتكلفة المالية المرتبطة بالحصول على تصاريح إنشاء المنشآت التجارية أو المستودعات.

٣. مؤشر إمدادات الكهرباء: يُقيّم الإجراءات البيروقراطية، والوقت المستغرق، والتكاليف المترتبة على توصيل الخدمة الكهربائية للمنشآت التجارية حديثة الإنشاء.

٤. مؤشر تسجيل الملكية العقارية: يحلل الإجراءات القانونية، والمدة الزمنية، والنفقات المالية اللازمة لتسجيل العقارات المخصصة للأغراض التجارية.

٥. مؤشر الحصول على التمويل: ويعتمد على معياري قوة الضمانات القانونية، مؤشر شمولية المعلومات الائتمانية.

٦. مؤشر حماية المستثمرين: ويرتكز على مدى شفافية الإفصاح المالي، ونطاق المسؤولية القانونية للإدارة، سهولة ممارسة حقوق المساهمين.

٧. مؤشر الالتزام الضريبي: يتضمن عناصر تقييمية كعدد الالتزامات الضريبية

---

(١) Ease of doing business score and ease of doing business ranking، TABLE ٦,١ Which economies set the best regulatory performance?، https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/٢db١٠c٩٠-db٦٣-٥٧٤٦-a٤e٣-١bfe٢٦٤dda٧c/content ،Accessed on ٤-٤-٢٠٢٥

السنوية وإجمالي الأعباء الضريبية ونسبة الضرائب إلى إجمالي الأرباح.

٨. مؤشر التجارة عبر الحدود: والذي قيس جوانب رئيسية مثل حجم المستندات المطلوبة والتكلفة الإجمالية والوقت المستغرق لإتمام عمليات التصدير والاستيراد.

٩. تنفيذ العقود: ويتناول هذا المؤشر عدد الإجراءات والمدة الزمنية والتكاليف اللازمة لتنفيذ عقد يتعلق بالديون من خلال المسار القضائي.

١٠. الإنقاذ من الإفلاس: يركّز هذا المؤشر على الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد (%) ضمن إجراءات الحماية من الإفلاس وإعادة التنظيم المالي.

ولما كان المؤشر الأول الشروع في النشاط الاستثماري وهو المؤشر المرتبط بتطبيق قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) – محل البحث-، وأحد العوامل في المؤثرة في التقييم ومبنى على سرعة الإجراءات لفتح مشروع تجاري قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالإصلاحات الآتية:

١. تحديث نظام السجل التجاري[(١)].

٢. اتمتة عمليات القيد في السجل التجاري.

٣. إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)[(٢)].

٤. تقليص إجراءات بدء النشاط التجاري إلى ٤ خطوات[(٣)].

٥. تنسيق جهود الجهات ذات العلاقة بمنصة القيد بالسجل التجاري.

---

(١) تم تحديث نظام السجل التجاري (الجديد) بمرسوم ملكي رقم (م/٨٣) وتاريخ ١٩/٣/١٤٤٦هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤/٣/١٤٤٦هـ.

(٢) الدليل الإرشادي للبدء بالنشاط الاقتصادي، شرح كافة الخطوات المؤتمتة من ص ١٠-١٣، https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٢/file.pdf، تاريخ الدخول ٤-٤-٢٠٢٥م.

(٣) "التجارة" تقليص إجراءات بدء النشاط التجاري إلى ٤ خطوات، موقع وزارة التجارة، https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/٠٤-٠٥-١٧-٠١.aspx#:~:text=%D٩٪٨٨%D٨٪AA%D٩٪٨٦%D٨٪AA٪٢٠٪٢٢%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪AA%D٨٪AC%D٨٪A٧%D٨٪B١%D٨٪A٩٪٢٢٪٢٠٪D٨٪AA%D٨٪A٣%D٩٪٨٦٪٢٠٪D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪AE%D٨٪BY%D٩٪٨٨%D٨٪A٧%D٨٪AA٪٢٠٪D٩٪٨٤%D٨٪AA%D٨٪AF%D٨٪A١,%D٨٪B٤%D٨٪A٧%D٩٪٨٥%D٩٪٨٤%D٨٪A٩٪٢٠٪D٨٪AC%D٩٪٨٥%D٩٪٨٨%D٨٪B٩٪٢٠٪D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B١%D٨٪B٣%D٩٪٨٤%D٨٪AC%D٨٪B٣%D٩٪٨٤%D٩٪٨٦٪٢٠٪D٩٪٨٥%D٩٪٨٨%، تاريخ الدخول ٤-٤-٢٠٢٥.

٦. أتمتة العمليات السابقة للقيد في السجل التجاري.

٧. الغاء طلب بعض البيانات والوثائق الإضافية غير الأساسية لطلب القيد في السجل التجاري.

القسم الثاني
أثار الإصلاحات التشريعية والإجرائية:

١. قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتحديث السجل التجاري ومن اهم ما جاء في التحديث منعكساً على شركات المشروع في شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي، إلغاء نظام السجل التجاري الجديد السجلات الفرعية، واكتفى بسجل تجاري واحد لممارسة كافة الأنشطة، بخلاف النظام السابق الذي كان يشترط وجود سجلات فرعية للسجل الرئيسي، والغاء النظام الجديد تحديد مدينة السجل، واكتفى بسجل تجاري واحد في على مستوى المملكة(١). ولكن لم يُلتفت لطبيعة شركات المشروع في شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي في القطاع البلدي والتي عادة ما يكون نشاطها منصباً على تطوير منطقة جغرافية محددة (منطقة الامتياز) داخل نطاق مدينة معينة، وعدم تضمن السجلات التجارية لشركات المشروع في شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي مدينة او منطقة جغرافية محددة يفتح الباب لتلك الشركات لتجاوز المناطق الجغرافية المحددة لها، والتي تكون فيها (منطقة الامتياز) مخفية عن الجمهور والمتعاملين مع تلك الشركات في حال تجاوز الشركات لمناطقها الجغرافية المحددة، فهي لا تظهر الا في اتفاقية الشركاء أو اتفاقية التطوير.

٢. أحسنت حكومة المملكة العربية السعودية في أتمتة عمليات القيد في السجل التجاري عبر موقع وزارة التجارة حيث تقلصت مدة تأسيس الشركات إلى ٣٠ دقيقة إلكترونيًا بدلاً من ١٥ يومًا، ٢٠١٩(٢)، وأتاحت ٦٢ خدمة إلكترونيًا معتمدة على سهولة تحديد النشاط بإلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة

---

(١) أبرز خمسة فروقات بين نظام السجل التجاري الجديد والنظام السابق" وزارة التجارة، https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/١٧-٠٩-٢٤-٠٢.aspx، تاريخ الدخول ٤-٤-٢٠٢٥م.

(٢) موقع وزارة التجارة، بعنوان " التجارة: نمو السجلات التجارية للمؤسسات ٢٧% وللشركات ٢٤% خلال الربع الأول من ٢٠١٩ قياساً بالربع الرابع ٢٠١٨ "، تاريخ النشر٢٥ /٢٠١٩/١٠م، تاريخ الدخول ٧-٤-٢٠٢٥م.https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/٣٠-٠٤-١٩-٠١.aspx

الاقتصادية (ISIC4) وأتمتة عمليات توثيق عقود التأسيس والنظام الأساس للشركات الكترونياً واحالتها الى كاتب العدل الكترونياً ايضاً[١].

٣. إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، انعكس على توحيد الية قراءة وعرض ومعالجة بيانات نشاطات المنشئات والشركات وسهل إجراءات المقارنات بين الدول تبادل الخبرات الدولية وسهل أيضا تبادل وتدفق البيانات بين المؤسسات والهيئات المختلفة[٢]، كما سيتم بيانه ادناه.

٤. ومع قيام حكومة المملكة العربية السعودية بأتمتة عمليات القيد في السجل التجاري عبر موقع وزارة التجارة أو منصة مركز الاعمال السعودي وتعبئة البيانات الخاصة بعقد التأسيس او النظام الأساس للشركة المزمع انشاءها ومن ثم تحديد النشاط واستكمال خطوات التأسيس وسداد المقابل المالي للخدمة، وذلك بخطوات واضح من خلال الوسائل التعريفية الشارحة لكل خطوة والتواصل المباشر مع مقدمي الخدمة[٣].

٥. كما قامت الحكومة تنسيق جهود الجهات ذات العلاقة بالقيد بالسجل التجاري من خلال التنسيق بين وزارة التجارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والبريد السعودي وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والغرفة التجارية والبلديات إضافة الى نوافذ الهيئة العامة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، فعند صدور رقم القيد بالسجل التجاري تصدر الجهات أعلاه ارقام اشتراك وعضوية بشكل فوري والكتروني للمقيد بالسجل التجاري[٤].

٦. كما أن أتمتة العمليات السابقة للقيد في السجل التجاري، كاستخراج الوكالات الشرعية عبر منصة ناجز التابعة لوزارة العدل وحجز الأسماء التجارية للمنشأة أو

---

(١) موقع وزارة التجارة، بعنوان " "التجارة" تقليص إجراءات بدء النشاط التجاري إلى ٤ خطوات" تاريخ الدخول ٧-٤-٢٠٢٥م.

(٢) مكتبة البيانات المفتوحة، وزارة التجارة، https://mc.gov.sa/ar/OpenData/Pages/Library.aspx، تاريخ الدخول ٧-٤-٢٠٢٥م

(٣) الدليل الإرشادي للبدء بالنشاط الاقتصادي، الهيئة العامة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، صفحة ١٤ https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٢/file.pdf

(٤) الدليل الإرشادي للبدء بالنشاط الاقتصادي، الهيئة العامة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، صفحة ١٢ https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/٢٠٢٢-٠٢/file.pdf

الشركة عبر موقع وزارة التجارة وتسجيل العلامة التجارية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية وربط بالعملية الالكترونية للقيد بالسجل التجاري، سهل وسرع من عملية القيد.

٧. أخيراً قامت الحكومة بإلغاء طلب بعض البيانات والوثائق الإضافية غير الأساسية لطلب القيد في السجل التجاري، كشرط أن تقدم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية، وطلبات غير ضرورية في حالات تقيد المستثمر الأجنبي[١].

الإصلاحات التشريعية والاجرائية السبعة أعلاه، ساهمت أجمالاً وبشكل كبير وتفصيلي في وظائف السجل التجاري كالإشهار وذلك بالإعلان التلقائي عن أن التاجر أو الشركة قد أكتسب الصفة التجارية نظاماً، في الموقع الالكتروني لوزارة التجارة بعد أن كان الإعلان في الصحف الرسمية، و إمكانية الحصول على البيانات التي تحتاجها الحكومة في معرفة الأنشطة التجارية والمشاريع التجارية وبناء قواعد بيانات إحصائية لكل نشاط لتتبع النشاط التجاري في المملكة ورسم السياسات الاقتصادية لها، ومعرفة النشاطات المتضخمة والنشاطات القابلة للتوسع وتعزيز أمنها الاقتصادي والغذائي بربط البيانات بالهيئة العامة للإحصاء والملحقيات التجارية التابعة لهيئة العامة للتجارة الخارجية، كما سهلت الإصلاحات أعلاه معرفة الوضع القانوني للشركات ونظامية التعامل معها ومعرفة المتعاملين حقيقة مركز الشركات مالياً وقانونياً بطلب مستخرج من وزارة التجارة[٢].

وعلى الرغم من ما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية من إصلاحات تشريعية واجرائية متعلقة بالسجل التجاري و استحداث وتحديث للأنظمة ذات العلاقة بالسجل التجاري أو أنظمة ولوائح متعلقة بنظام التخصيص وتوسع الحكومة في شراكاتها مع القطاع الخاص خصوصا في القطاع البلدي والذي يأخذ أسلوب تأسيس شركة مشروع وتحديد الشراكة في اتفاقية الشراكة بين البلديات والمطورين العقاريين لنطاق محدد او منطقة

---

(١) تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠٢٠، البنك الدولي، تاريخ النشر ٢٤-١٠-٢٠١٩، تاريخ الدخول ٧-٤-٢٠٢٥م، https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠١٩/١٠/٢٤/doing-business-٢٠٢٠-sustaining-the-pace-of-reforms،

(٢) تفاصيل التحقيقات والمراجعات لدى الهيئة، الهيئة العامة للتجارة الخارجية، تاريخ الدخول ٤-٢٠٢٥ ٧، https://gaft.gov.sa/ar/Pages/OngoingInvestigations-.aspx،

جغرافية محددة (منطقة الامتياز)[١]، الا أن قرار الزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) أغفل تحديد النطاق الجغرافي المحدد في اتفاقية الشراكة بين أطراف القطاع العام والخاص عموماً واتفاقية الشراكة بين أطراف القطاع العام والخاص في القطاع البلدي خصوصاً وانعكاسها على تنفيذ تلك الاتفاقيات، حيث أن شركات المشروع في القطاع البلدي يغلب عليها تحديات إدارية ممثلة في مجالس الإدارة أو مجالس المديرين من تسمية القطاع العام لأعضائه الحكوميين في المجلس كون أن تسميتهم تكون بقرار من جهات حكومية واعتماد الوزير المختص تشكيل المجلس[٢]، أو ضعف مشاركة ممثلي القطاع الحكومي في مجلس المديرين الخاص بشركة المشروع، أو إشكالية تغُير الشريك الحكومي واحالة الاختصاص لجهات أخرى الغير موقعة على اتفاقية الشراكة، إغفال تحديد النطاق الجغرافي المحدد في اتفاقية الشراكة بين أطراف القطاع العام والخاص في القطاع البلدي يفتح الباب لإمكانية قيام شركة المشروع بالدخول في مشاريع خارج منطقة الامتياز المحددة في اتفاقية الشراكة وما قد ينبني عليه من إشكاليات قانونية تتعلق بالقواعد العامة لانقضاء الشركة والتي منها تحقق الغرض الذي أسست من أجله الشركة أو استحالة الغرض، والتصرف خارج الغرض الذي أسست من أجله الشركة (خارج المنطقة الجغرافية للمشروع أو محل الامتياز).

ولما كانت الهدف الأساس من قرار إلزام المنشئات والشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) هو تطوير البيئة الاقتصادية والمنافسة على الصعيد الدولي لتصدر التقييمات والمؤشرات الدولية، وتركيز حكومة المملكة العربية السعودية إصلاحاتها التشريعية والإجرائية أعلاه على أحد العوامل في المؤثرة في التقييم وهو سرعة الإجراءات لفتح مشروع تجاري، وهو ما لا ينطبق على تحديد النشاط لتأسيس أو إعادة تجديد السجل التجاري لشركة من شركات شراكة القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي، حيث أن تأسيس مثل هذه الشركات يتطلب خطوات كثيرة وطويلة سابقة لتأسيس شركة المشروع بين القطاعين، كتأهيل المطورين ثم الترسية ثم توقيع اتفاقية شراكة بين

---

(١) المادة الرابعة عشر من نظام التخصيص والفقرة ١ من المادة ٢٥ من لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة.

(٢) قد يكون تشكيل وإعادة تشكيل المجلس من مجلس الوزراء بقرار من مجلس الوزراء، وبعد التحديثات الأخيرة على المرسوم الملكي رقم(م٤٢) في ١٤٣٠/٨/٢٧هـ في أصبح تشكيل المجلس يُتعمد من قبل الوزير المختص.

اطراف الاتفاقية ثم تأسيس الشركة[١]، وبما أن أحد الأطراف يكون من القطاع العام والذي يتسم بالبيروقراطية والحاجة الى اخذ موافقات معقدة وطويلة الإجراءات، فان الغاية من إلزام شركات المشروع في شراكات القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) غير متحققة أو مستهدفة، إضافة الى عدم احتواء الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) لتحديدات جغرافية (منطقة الامتياز) في نشاط شركات المشروع في شراكات القطاع العام بالخاص في القطاع البلدي لها انعكاسات إدارية على تنفيذ تلك الاتفاقيات خارج التحديدات الجغرافية (منطقة الامتياز) المتفق عليها في اتفاقية الشراكة بين القطاعين والواردة أعلاه.

(١) المادة ٢٥ من لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة.

الخاتمة

بعد يُمثل قرار إلزام الشركات بالدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) خطوة مهمة في مسيرة المملكة العربية السعودية نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وقد ساهم هذا القرار في تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة السجل التجاري، وتعزيز الشفافية في الأنشطة الاقتصادية، مما انعكس إيجابًا على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ومع ذلك، فإن تطبيق هذا القرار على شركات المشروع ذات الاقتصاد المختلط في القطاع البلدي - والتي تعمل ضمن نطاق جغرافي محدد (منطقة الامتياز) - أظهر بعض التحديات، أبرزها عدم مراعاة الجانب الجغرافي في تصنيف أنشطتها بالسجل التجاري، مما قد يؤدي إلى تجاوز هذه الشركات للنطاق المحدد في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام، وبالتالي إثارة إشكاليات قانونية وإدارية.

التوصيات:

لذا، فإن هذا البحث يوصي بضرورة مراجعة آلية تطبيق الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على شركات المشروع في القطاع البلدي، إما باستثنائها من هذا القرار نظرًا لخصوصية نشاطها، أو بإضافة آلية توضح النطاق الجغرافي (منطقة الامتياز) في السجل التجاري لضمان التزام هذه الشركات بالحدود المتفق عليها في اتفاقيات الشراكة. كما يُوصي بضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية ووزارة التجارة لضمان مواءمة التشريعات مع طبيعة شراكات القطاع العام والخاص، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للرؤية ويحافظ على مصالح جميع الأطراف .

وأخيرًا، يُعد هذا البحث إضافة مهمة في تسليط الضوء على أحد الجوانب التشريعية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحسين، لضمان أن تكون الإصلاحات الاقتصادية شاملة وعادلة، وتخدم جميع القطاعات دون إغفال خصوصياتها، مما يعزز مكانة المملكة كواحدة من أبرز الاقتصادات الناشئة على المستوى الدولي.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

قائمة المراجع

الأنظمة واللوائح والقرارات:

١) الترتيبات التنظيمية للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة الصادرة بالأمر ملكي رقم (أ/١٢٤) وتاريخ ١٤٤٠/٤/١١هـ.

٢) المرسوم الملكي رقم(م٤٢) في ١٤٣٠/٨/٢٧هـ في أصبح تشكيل المجلس يُتعمد من قبل الوزير المختص.

٣) رؤية المملكة ٢٠٣٠، الموافق عليها بمجلس الوزراء في ٢٠١٧/٠٤/٢٥م والمبنية على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣ . ٣١ / ٣٧ / ق) تاريخ ١٢ / ٧ / ١٤٣٧هـ.

٤) لائحة تطوير المناطق العشوائية بمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم) ق-١-٤/ (٤١ وبتاريخ ١٤٤١/٠٤/١٩هـ.

٥) لائحة تطوير المناطق العشوائية في منطقة مكة المكرمة عن اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الامر السامي رقم م ب وبتاريخ / ٩٠٠٢ للعام ١٤٢٨هـ.

٦) نظام التخصيص الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٦٣) وتاريخ ٥/٨/١٤٤٢هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٦) وتاريخ ١٤٤٢/٨/٠٣هـ.

٧) نظام السجل التجاري (الجديد) بمرسوم ملكي رقم (م/٨٣) وتاريخ ١٩/٣/١٤٤٦هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤/٣/١٤٤٦هـ.

الأدلة والتقارير:

٨) الدليل الإرشادي للبدء بالنشاط الاقتصادي، الهيئة العامة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة.

٩) تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠٢٠، البنك الدولي.

المصادر الرقمية:

١٠) موقع إمارة منطقة مكة المكرمة.

١١) موقع الهيئة العامة للإحصاء.

١٢) موقع الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

١٣) موقع الهيئة العامة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة.

١٤) موقع وزارة التجارة.

١٥) موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.